

العادة السادسة من قانون الجنسية والتزامات الجزائر الدولية

المذكور: فورالدين بوضرة
جامعة 'سعدوحلب' البليدة - الجزائر

مقدمة

لا شك أن الجنسية أصبحت تمثل في العصر الحديث ، لازمة من لوازم الفرد وصار عدم انتماء الفرد إلى دولة معينة بمثابة حرمان له من العديد من الحقوق الأساسية اللازمة لحياته في المجتمع ، كحق المأوى بإقليم دولة معينة بصفة دائمة ، بل إن قبول دخول الفرد إلى إقليم الدولة صار يتوقف على معرفة جنسيته ومن هذه الحقوق أيضا الحق في العمل إذ تقصر العديد من الدول المهن العامة على الوطنيين ولا يسمح للأجانب فيها إلا بممارسة القليل من الأعمال ، وأخيرا فإن هناك طائفة الحقوق السياسية التي لا يتمتع بها سوى من ينتمي إلى جنسية الدولة وبالتالي فلن يستطيع الفرد أن يساهم في الحياة السياسية للمجتمع الذي يعيش فيه إلا إذا كان يتمتع بجنسية الدولة .

وبالنظر لأهمية الجنسية في حياة الفرد على هذا النحو، فقد اعتبرت الهيئات الدولية ، من الحقوق الأساسية اللازمة لحياة الفرد باعتباره إنسانا وقد ضمنت الأمم المتحدة ذلك في وثيقة تاريخية هامة قامت بوضعها في عام 1948 والمسماة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ساوت فيها بين حق الفرد في التمتع بجنسية دولة معينة وبين الحقوق الأساسية الأخرى الواردة في الوثيقة المشار إليها ، كالحق في الحياة والحق في الحرية والحق في المساواة أمام القانون إذ جاء بالمادة 15 منها أن "لكل فرد حق التمتع بجنسية".

ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا أو إنكار حقه في تغييرها .

وتعبر الجنسية في مفهومها العام عن فكرة قانونية وسياسية ينتمي الفرد بمقتضاها إلى دولة معينة ، وهي كذلك معيار يتم عن طريقه التوزيع القانوني للأفراد في المجتمع الدولي وتحديد حصة كل دولة من الأفراد الذين يكونون ركن الشعب فيها ، كما تتحدد في ضوء ذلك التفرقة بين الوطني والأجنبي ، ومن ثم يتحدد نطاق الحقوق التي يتمتع بها الشخص في إقليم الدولة بما يتضمنه ذلك من تحديد لمركز الأجنبي في الإقليم الوطني (1) ص 2.

وجنسية الدولة هي رابطة تنظيمية تنفرد فيها الدولة بوضع القواعد القانونية المنظمة لكيفية اكتسابها وفقدائها تحقيقاً لاعتبارات سياسية واجتماعية ، ويكون على الفرد الخضوع لهذا النظام وفقاً للشروط القانونية المطلوبة ، غير أن هذا لا يعني تجاهل إرادة الفرد في هذا المجال وحقه في حمل جنسية دولة ما ، والدفاع عنها وحقه كذلك في ألا تفرض الجنسية عليه بطريقة تحكمية أو تزال عنه بطريقة تعسفية بل وحقه في ألا يحرم من تغييرها .

كما تقوم الجنسية كضابط قانوني، في جوهرها على رابطة معنوية وسياسية تقوم على فكرة الولاء السياسي للفرد تجاه دولته ، هذا الولاء يتمثل في شعور الفرد بكيانه كعضو في مجتمع الدولة الذي يعيش فيه ، واستعداده لأن يقوم بكل ما تفرضه هذه العضوية من أعباء وتكاليف ذات صبغة سياسية لاسيما أداء واجب الخدمة العسكرية ، وذلك في مقابل تمتع الفرد بجملة من الحقوق السياسية (2)ص71.

وتحظى رابطة الجنسية بأهمية بالغة في العصر الحديث سواء من ناحية الفرد أو من ناحية الدولة ، فالجنسية تعد الأساس لممارسة الدولة لسيادتها خارج حدودها في نطاق المجتمع الدولي ، حيث تشمل من هم من رعاياها خارج حدودها بحمايتهم إذا وجد المبرر لذلك ، وتعتبر الجنسية في ذات الوقت الأساس الذي يقوم عليه كيان الدولة واستمرارها ، إذ لا يمكن إنكار أن بقاء الدولة رهن بوجود شعبها وكما لا يقبل ترك إقليم دولة دون حدود واضحة ، فذلك الأمر ليس من المعقول ترك ركن الشعب دوم ضابط يحدده .

ومن الوجهة الدولية ترتب الجنسية للدولة حقوقاً في مواجهة الدول الأخرى كما تفرض عليها التزامات قبلها. كما أن للجنسية أهمية كبيرة في كل من مجال تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي ، حيث يستخدمها بعض المشرعين كمعيار لتحديد اختصاص المحاكم الوطنية بنظر المنازعات المتضمنة عنصراً أجنبياً أو كضابط يبين القانون الواجب التطبيق في شأنها ، كما تبدو أهمية الجنسية بالنسبة لأحد موضوعات القانون الدولي الخاص وهو مركز الأجانب .

ويتم اكتساب الفرد لجنسية الدولة في مختلف الدول إما بصفة أصلية بمعنى أن جنسية الدولة تثبت له فور ميلاده أو عند إتصاله بالحياة وتسمى الجنسية في هذه الحالة ، بالجنسية الأصلية أو جنسية الأصل ، أو جنسية الميلاد .

La Nationalité d'origine / de naissance

وبالنظر إلى أن الدولة تفرض هذه الجنسية على الشخص بمجرد ميلاده ، فإن البعض يميل إلى تسميتها بالجنسية المفروضة Nationalité d'attribution

وإما أن يتم ذلك بصفة عرضية ، أي لا تلحق الجنسية بالفرد منذ ميلاده وإنما تطرأ عليه خلال حياته وتسمى الجنسية في هذه الحالة بالجنسية الطارئة أو المكتسبة La Nationalité Acquisée ، ولما كانت الإرادة تلعب دورا واضحا فيها فإن البعض يسميها بالجنسية المختارة La nationalité d'élection (3) ص 98.

وعلى هذا سنتناول الموضوع من خلال التطرق للمحاور الخمسة التالية:

أولاً: المبادئ العامة التي تحكم الجنسية في القانون الدولي العام

ثانياً: الأسس الفنية لثبوت الجنسية الأصلية

ثالثاً: قواعد بناء الجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب في ظل قانون الجنسية لسنة 1970 قبل تعديله سنة 2005.

رابعاً: قواعد بناء الجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب بعد التدخل التشريعي لسنة 2005.

خامساً: مبدأ المساواة والتزامات الجزائر الدولية

سادساً: الآثار القانونية التي ترتبت على الأخذ بمبدأ المساواة

أولاً: المبادئ العامة التي تحكم الجنسية في القانون الدولي العام

يتضمن القانون الدولي العام في طياته المبدأ أو الحكم المعروف بحرية أو استقلال كل دولة بوضع تشريعها الخاص بالجنسية ولا يقيد بها في ذلك سوى ما أبرمته من اتفاقيات دولية أو ما تفرضه أحكام القانون الدولي العرفي أو المبادئ العامة المعترف بها في مادة الجنسية .

وهو ما تؤكد اتفاقية لاهاي لسنة 1930 التي تعد أحكامها من قبيل العرف الدولي في مادة الجنسية ، وكذلك المادة 3 من الاتفاقية الأوربية الخاصة بالجنسية المبرمة سنة 1962 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2000، وما جسده القضاء الدولي في العديد من المناسبات سواء في عهد عصبة الأمم أو عهد الأمم المتحدة، من ذلك ما صدر من آراء استشارية عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة 1923 بشأن النزاع بين بريطانيا فرنسا بخصوص مراسيم الجنسية في تونس ومراكش ، وكذلك النزاع الذي طرح بين بولندا والحقاء بشأن تفسير النص الخاص باكتساب الجنسية.

Il appartient à chaque état de déterminer par sa législation quels sont ses nationaux.

وبناء على ذلك فإن الجنسية هي مجال خاص بكل دولة domaine réservé تحتفظ فيه بحرية التشريع وعليه لا يجوز من وجهة نظر القانون الدولي أن يحتج على الجزائر بأنها لا تسوي - على نحو ما فعل عدد غير قليل من الدول - في إعمال حق الدم بين الأب والأم فيما يتعلق بنقل الجنسية الجزائرية إلى المولود طالما ارتأت أن ذلك يحقق مصلحتها الديمغرافية والإقتصادية والسياسية .

ثانياً: الأسس الفنية لثبوت الجنسية الأصلية

تعارفت الدول منذ أمد بعيد على بناء جنسيتها الأصلية وفقاً لأحد معيارين أساسيين الأول هو ما يعرف بحق الدم Jus Sanguinis والثاني هو ما يطلق عليه حق الإقليم Jus Soli .

1/ حق الدم (م6)

يعتبر حق الدم المعيار الرئيسي الأول الذي تقوم عليه الجنسية الأصلية ويقصد به (حق الفرد في اكتساب جنسية الدولة التي ينتمي إليها أباه بمجرد ميلاده وبصرف النظر عن مكان ولادته) . لذلك يحلو للبعض تسميتها بجنسية النسب كما فعل المشرع الجزائري في قانون الجنسية . Nationalité de Filiation

ويُفسر منح الفرد الجنسية الأصلية بناء على حق الدم بفكرة التبعية العائلية حيث يرتبط الشخص في توجيهه وانتمائه وتعليمه إلى عائلته ، حيث تغرس فيه هذه الأخيرة مشاعر أبويه وأفكارهم ويعد الشعور بالولاء نحو الدولة التي ينتمي إليها آباء الفرد دون شك، من بين أهم المشاعر التي يتلقاها الطفل عن عائلته ومن ثم كان من الطبيعي بل ومن المنطقي أن تثبت للفرد ذات الجنسية التي يتمتع بها والداه وهو ما يحقق وحدة الجنسية في نطاق الأسرة ، وهو ما يؤدي إلى الانسجام بين أعضائها ، كما يكفل للدولة نفوذها على الأجيال المتعاقبة من أبنائها الذين يقيمون في الدول الأجنبية .

ويمكن القول بصفة عامة بأن تشريعات مختلف دول العالم تتبنى معيار حق الدم لمنح الجنسية الأصلية ، وإن كانت تختلف فيما بينها فيما يتعلق بنطاق تطبيقه وتحديد الأصل الذي تعول عليه في بناء الجنسية الأصلية حيث تتجه غالبية التشريعات إلى الإعتداد بجنسية الأب بصفة أساسية عند منح الجنسية الأصلية للمولود بناء على حق الدم وتعد بجنسية الأم بصفة ثانوية وفي الحدود اللازمة لإتقاء ظاهرة انعدام الجنسية .

وكان يتبع هذا النهج ، قانون الجنسية الجزائرية لسنة 1970 قبل تعديله بمقتضى الأمر رقم 01/05 المؤرخ في 2005/02/27 (المادة 2/6 حينما ينحدر الولد من أم جزائرية وأب مجهول) و (المادة 3/6 حينما ينحدر الولد من أم جزائرية وأب عديم الجنسية) .

وعلى خلاف ذلك تعد تشريعات أخرى بجنسية الأم دون النظر إلى جنسية الأب ولا إلى مكان الولادة ، وأخيرا فإن بعض التشريعات تعمل بمبدأ المساواة الكاملة بين الرجل (الأب) والمرأة (الأم) وينتمي تشريع الجنسية الجزائرية بعد التعديل المشار إليه إلى هذه المجموعة من التشريعات .

وتشجع الحركات النسائية هذه الوجهة الأخيرة حيث تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات ، كما أن بعض الإتفاقيات والمواثيق الدولية تسير في نفس الإتجاه ، فقد تضمنت المادة 2/9 من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أقرتها الأمم المتحدة في 1979/12/18 ، النص على أنه :

" تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها " .

وعلى أي الأحوال فما تجب ملاحظته أن الجنسية المبنية على حق الدم أو جنسية النسب ، لا تعير إهتماما لمكان الميلاد حيث تلحق الفرد بمجرد ميلاده وفقا لتشريع الأب أو الأم ، بالصفة الوطنية سواء ولد في الإقليم الوطني أم خارجه .

أما عن الوقت الذي يعول عليه في ثبوت الجنسية بناء على حق الدم فهو وقت ميلاد الطفل إذ يشترط تمتع الأب أو الأم بجنسية الدولة وقت ميلاد الطفل ، وفي حالة وفاة الأب أو الأم فيعتد بجنسيته أو جنسيتها عند الوفاة .

2/ حق الإقليم (م7)

أما حق الإقليم فهو المعيار الثاني لبناء الجنسية الأصلية ، ويقصد به أن تقوم الدولة بمنح جنسيتها لكل من يولد على إقليمها دون نظر إلى الأصل الذي ينحدر منه سواء كان أصل وطني أو أجنبي ، فالعبرة هنا بأرض الميلاد وليس بالنسب .

ويجد معيار حق الإقليم تفسيره في الفقه الحديث في أساس إجتماعي مضمونه أن الطفل يتأثر بالمجتمع الذي ولد ونشأ فيه ، ومن ثم من الملائم أن يكتسب الطفل جنسية الدولة التي ولد فيها .

وهناك عدة صور لمنح الجنسية بناء على حق الإقليم فقد يكون حق الإقليم مطلقا إذا تم الإكتفاء بشأنه بحدوث واقعة الميلاد على إقليم الدولة للحصول على جنسية الدولة ، و دون تطلب شروط أخرى على نحو ما تفعل عادة الدول التي ترغب في زيادة عدد سكانها ، وقد يكون الإعتداد بحق الإقليم لمنح الجنسية مصحوبا بشروط أخرى تعززه إذ قد تكون واقعة الميلاد واقعة عرضية بما يستلزم تدعيمها باعتبار أو إعتبارات أخرى من ذلك اشتراط أن يكون الوالدين قد ولدا أيضا في تلك الدولة (الميلاد المضاعف) أي ميلاد الأب والإبن بإقليم الدولة أو اشتراط توطن أسرة المولود في إقليم الدولة ، أو منح الجنسية فيها لمن يولد على الإقليم الوطني من أبوين مجهولين ، أو لأبوين عديمي الجنسية للحيلولة دون ظهور منعدم الجنسية إذ يتعذر في هذين الفرضين نقل جنسية الوالدين إلى الطفل

ثالثا: قواعد بناء الجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب في ظل قانون الجنسية لسنة 1970 قبل تعديله.

تناولت المادة السادسة من قانون الجنسية الجزائرية قبل تعديلها ثلاث حالات وهي :

1- الولد المولود من أب جزائري :

هذا النص يواجه الحالة الأساسية من حالات الجنسية الجزائرية الأصلية فمن كان أبوه جزائريا يعد جزائريا هو الآخر مهما تعاقبت الأجيال سواء كانت جنسية الأب أصلية أو مكتسبة وسواء كانت جنسية

الأم جزائرية أم لا وسواء كان موطنه بالجزائر أم بالخارج وسواء كانت الزوجية قائمة أو لا وسواء تمت واقعة الميلاد في الجزائر أم بالخارج .

والعبرة في ثبوت الجنسية الجزائرية بوقت الميلاد فلا يهم أن يكون الأب أجنبيا اكتسب الجنسية الجزائرية قبل الميلاد في فترة الحمل أو يفقد الأب الجنسية الجزائرية بعد الميلاد.

كل ما يشترط هو ثبوت النسب من الأب الجزائري على أساس أن جنسية الولد تستند إلى وقت الميلاد وهو ما قد يطرح إشكالات تتعلق بإثبات النسب أع الجزائري و نفيه الأمر الذي يستلزم الرجوع لأحكام القانون الجزائري في هذا الشأن ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية لا تشترط لثبوت النسب قيام زوجية بل إن النسب كما يثبت بالفراش يثبت أيضا بالإقرار والبيئة .

2- الولد المولود من أم جزائرية وأب مجهول :

اقترن دم الأم الجزائرية هنا بعدم ثبوت نسب الأب أو لا جنسية له لذلك يمكن القول ان المشرع الجزائري قد انفرد بهذا النص وحذا حذو المشرع الفرنسي كما أن هذه الحالة لا تعتبر اعترافا من المشرع الجزائري بالإبن غير الشرعي وإنما هو حكم خاص بالجنسة لتفادي حالة انعدام الجنسية في مثل هذه الأحوال وبالتالي يأخذ الولد جنسية أمه الجزائرية حيثما حدثت واقعة الميلاد وحيثما كانت محل الإقامة المهم أن يكون الأب مجهولا حتى ولو كان معروفا لدى الأم ويستوي أن تكون جنسية الأم أصلية أو مكتسبة .

3- الولد المولود من أم جزائرية وأب عديم الجنسية

هذه هي الحالة الثالثة التي يعتد فيها المشرع الجزائري بدم الأم بشرط أن يكون الأب عديم الجنسية أي مقطوع في أمره بأنه لا يتمتع بأي جنسية وذلك لتجنب حالة انعدام الجنسية في مثل هذه الحالة كذلك وبالتالي متى ثبتت جنسية ما للأب وقت الميلاد تزول حتما الجنسية عن الولد وبأثر رجعي يمتد لواقعة الميلاد وطبعا دون المساس بحقوق الغير حسني النية ، لذلك يقال أن الجنسية الأصلية تكتسب وتزول بأثر رجعي يمتد لواقعة الميلاد.

وبسبب عدم تكريس المشرع الجزائري لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في منح الجنسية الأصلية للأولاد، تجرأ البعض واصفا قانون الجنسية الجزائرية تارة بأنه قانون رجعي ، وتارة بأنه غير دستوري ، وأخرى بأنه تشريع عنصري ، .

رابعاً: قواعد بناء الجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب بعد التدخل التشريعي لسنة 2005

يقضى التعديل الأخير للمادة السادسة من قانون الجنسية الجزائرية التي أوردها المشرع تحت عنوان الجنسية الجزائرية الأصلية بأن: (يعتبر جزائرياً الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية).

وكما هو واضح فإن النص الجديد أن حق الدم من ناحية الأم أو النسب من ناحية الأم صار كافياً بذاته في منح المولود الجنسية الجزائرية الأصلية، يستوي أن يكون الأب جزائرياً أو أجنبياً أو مجهول الجنسية أو عديمها أو حتى كان مجهول الأبوة من أصله .

كما يستوي أن تحدث واقعة الميلاد على الإقليم الجزائري أو بالخارج وسواء كانت جنسية الأم أصلية أو مكتسبة كما لا يشترط أن تكون الأم جزائرية أب عن جد بل يكفي توافر الصفة الوطنية للأم وقت وضعها للمولود والعكس صحيح غياب الصفة الوطنية للأم حال ميلاد ولدها يمنع من اكتساب الولد جنسيتها حتى ولو كانت الأم من أصل جزائري بشرط أن لا يكون الأب جزائري طبعاً.

كما أنها جنسية أصلية تثبت له بقوة القانون دون حاجة لأي إجراء شكلي آخر فلا يلزم تقديم طلب من ممثل الطفل القانوني أو وليه ، غير أنه يشترط لثبوت الجنسية هو ثبوت نسب الولد من أم جزائرية شرعاً وقانوناً ويتبع في إثبات النسب الطرق المقررة الفرائض الإقرار البينة.

وإذا ما توفيت الأم قبل الأم قبل ميلاد الولد فالعبرة في ثبوت الجنسية هي بجنسيتها وقت الوفاة وإن كان هناك من يرى هنا ثبوت جنسية الأب كالقانون الهولندي لسنة 1975 ، ومن جهة أخرى لا يحول دون ثبوتها للمولود عدم تمتع الأم بالصفة الوطنية قبل الميلاد أو فقدانها ذات الصفة بعد الميلاد والعكس صحيح.

وهكذا أصبحت الأم ناقلة للجنسية الأصلية مثلها مثل الرجل وعلى قدم المساواة ، حيث سائر المشرع الجزائري في هذا الشأن التشريعات الحديثة كالقانون الفرنسي مثلاً والقانون البريطاني لسنة 1981 في مادته الأولى ، والقانون الصيني لسنة 1980 في مادته الرابعة، والقانون الهولندي لسنة 1985 في مادته الثالثة ، والقانون الياباني لسنة 1985 في مادته الثانية ، والقانون الإسباني لسنة 1982 في مادته 17 والقانون المغربي الصادر سنة 1958 المعدل سنة 2006 في مادته السادسة ، والقانون المصري لسنة 1975 المعدل سنة 2004 في مادته الأولى.

خامسا: مبدأ المساواة والتزامات الجزائر الدولية

يثور التساؤل عن مدى التعارض بين نص المادة السادسة قبل تعديلها سنة 2005 والتزامات الجزائر الدولية الواردة بموجب نصوص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 180/34 بتاريخ 1979/12/18 وانضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 51/96 المؤرخ في 1996/01/22 .

هناك من يرى أن النص الجديد للمادة السادسة من قانون الجنسية الجزائرية قد أزال التعارض فيما بين نصوص قانون الجنسية الجزائرية ، وهذه الاتفاقية خصوصا وأن المادة 2/9 من هذه الاتفاقية نصت على أن (تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها)

لكن الثابت أن الجزائر قد تحفظت على ها النص وكذلك نص المادة 4/15 والمادة 16 إعمالا لنص المادة 28 من هذه الاتفاقية التي تجيز للدول إبداء تحفظات على ما ورد بها من مواد ، وبالتالي ترى أنها غير ملزمة ببعض أحكامها.

وعلى هذا الأساس وبعد تعديل قانون الجنسية الجزائرية سنة 2005 يفترض أن تقوم الحكومة الجزائرية بسحب تحفظاتها عن طريق إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بإبلاغه لجميع الدول تطبيقا لنص المادة 3/28 من الاتفاقية . وهو ما تم بالفعل سنة 2008 حيث قامت الجزائر برفع تحفظها حول المادة 2/9 من الاتفاقية ، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 426/08 المؤرخ في 2008/12/28

سادسا: الآثار القانونية التي تترتب على الأخذ بمبدأ المساواة بين الجنسين :

بالنظر إلى أن الدستور الجزائري لسنة 1996 يكفل المساواة بين الجنسين بموجب نص المادة 29 منه:

" كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي " .

اعتنق المشرع الجزائري مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في منح الجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب بموجب التعديل الأخير لسنة 2005 الأمر الذي تترتب عليه إلغاء بعض النصوص القانونية أو بعض أنواع الجنسية الجزائرية التي كانت تقوم أو كانت تتبني على أهم شرط وهو أن تكون الأم جزائرية بالإضافة إلى شروط أخرى ومن هذه النصوص القانونية الملغاة نذكر:

1- المادة 2/6 الخاصة بالولد المولود من أم جزائرية وأب مجهول

2- المادة 3/6 الخاصة بالولد المولود من أم جزائرية وأب عديم الجنسية

3- المادة 2/7 الخاصة بالولد المولود في الجزائر من أم جزائرية ومن أب أجنبي نفسه مولود في الجزائر إلا إذا رفض الجنسية الجزائرية في أجل مدته عام قبل بلوغه سن الرشد.

(حالة الميلاد المضاعف)

4- المادة 9 الخاصة باكتساب الجنسية الجزائرية بالولادة والإقامة في الجزائر .

المولود في الجزائر من أم جزائرية وأب أجنبي مولود خارج التراب الجزائري حيث يكتسب الجنسية الجزائرية إذا أعلن رغبته في اكتساب الجنسية الجزائرية خلال السنة السابقة لبلوغه سن الرشد متى كانت له إقامة معتادة ومنتظمة في الجزائر مالم يعارض وزير العدل في ذلك.

خاتمة

إن التعديل الأخير لقانون الجنسية الجزائرية جاء لينسجم مع المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل ...

كما جاء لترسيخ مفهوم المواطنة ومبدأ المساواة بين أفراد الشعب ذلك أنه يعد جزء من الإصلاح الاجتماعي الذي يتم في الجزائر، واستجابة من الدولة لمطالب جماهيرية ملحة للقضاء على التفرقة بين الأب والأم وتحقيق المساواة بينهما في مجال نقل الجنسية للأولاد.

كما جاء التعديل الأخير ليواجه المتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من جهة ، ومن جهة أخرى لمواكبة الاتجاهات الحديثة لقوانين الجنسية التي ظهرت في العقدين الأخيرين في الاعتراف بدور الأم في نقل الجنسية لأبنائها حيث اعتدت بها بعض التشريعات العربية والدول الأجنبية التي عدلت قوانينها المنظمة للجنسية في هذا الشأن كالقانون الفرنسي لسنة 1973 والقانون المكسيكي لسنة 1969 والقانون الألماني لسنة 1979 والتركي لسنة 1981 والقانون المصري لسنة 1975 المعدل سنة 2004 والقانون المغربي لسنة 1958 المعدل سنة 2006 .

قائمة المراجع (حسب الهوامش)

- 1- د/ جمال محمود الكردي ، الجنسية في القانون المقارن ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، مصر 2005.
- 2- د/ محمد كمال فهمي ، أصول القانون الدولي الخاص ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية 1983 .
- 3- د/ عكاشة محمد عبد العال ، أحكام الجنسية اللبنانية ومركز الأجانب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بدون سنة النشر .
- 4- د/ علي علي سليمان ، مذكرات في القانون الدولي الخاص الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 .

الوثائق الرسمية

- 1- الدستور الجزائري لسنة 1996
- 2- قانون الجنسية الجزائرية لسنة 1970 المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/05 مؤرخ في 2005/02/27 .
- 3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/10.
- 4- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1966/12/16.
- 5- مرسوم رئاسي رقم 51/96 مؤرخ في 1996/01/22 يتضمن إنضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مع التحفظ ، إلى إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979.
- 6- مرسوم رئاسي رقم 461/92 مؤرخ في 1992/12/19 يتضمن المصاغة مع التصريحات التفسيرية على إتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1989/11/20.
- 7- مرسوم رئاسي رقم 426/08 مؤرخ في 2008/12/28 يتضمن رفع تحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول المادة 2/9 من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 .